



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الانتخابات وشرعية الجمهور آليات ديمقراطية يقوضها الصراع في العراق

د. عدنان صبيح ثامر



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الانتخابات وشرعية الجمهور آليات ديمقراطية يقوضها الصراع في العراق

د. عدنان صبيح ثامر *

أثبتت الأزمة التي مرَّ بها العراقيون يوم 8-29-2022، والقتال المسلَّح الذي استمر أربع وعشرون ساعةً بعد سلسلة من الأحداث والصراع الخطابي، الذي بلغ ذروته منذ (10) شهر، تكمن ثيمة ذلك الصراع بين مَنْ يقول بالشرعية الدستورية القائمة على الانتخابات، وبين مَنْ يربط الحكم بالجمهور، وحصص معادلة الشرعية عن طريقه، معادلة يثبت تجاذبها هو الفهم الخاطئ للعلاقة بين الجمهور والديمقراطية، والشرعية والانتخابات. مفاهيم تُرجمت وُفق مصالح تسير بها إلى طريق أوقع العراقيين في اقتتال كاد أن يحرق الجميع؛ لولا إجماعها بيومها الثاني، وانسحاب الصديريين بعد دعوة زعيمهم للانسحاب، إلا أن السير بالنهج نفسه قد ينتج أحداثاً مشابهاً، ولعلَّها ستكون أخطر على النظام السياسي الحالي.

تعود بداية الأزمة إلى ما بعد نتائج انتخابات (2021م) بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري، إذ يتبادل الطرفان التلويح بالقوة الشعبية والوسائل الديمقراطية، فبدأها الصديريون بالحديث عن نتائج الانتخابات، وهي الديمقراطية التي يجب الاحتكام عندها، قابله الإطار بالتلويح بالجمهور كصاحب الحق الأول الذي يجب عدم التنازل عن حقه، ثمَّ انقلبت الرؤية بعد انسحاب الصديريين، فأصبح الصدر مهدداً بالقوة الشعبية، ويدعو بأها صاحبة الشرعية، يقابله الإطار الذي يرى بأن الديمقراطية تتمثل بما أنتجه التمثيل النيابي الحالي.

والحقيقة أن الرأيين لا يمثِّلان الصحة الكاملة بأيِّ المرحلتين؛ فلا الانتخابات تمثِّل الديمقراطية، بل هي أداة من أدواتها، ولا حكم الجمهور يمثِّل الشرعية، فتلك عبارات استقتها دول العالم الثالث من الديمقراطية الحقيقية التي تعتقد بمجرد وجود انتخابات يعني بأنها حققت الديمقراطية، علماً أنَّ كثيراً من الدول الديكتاتورية تقيم انتخابات دورية، فلا يعني أنها تحوَّلت إلى ديمقراطية، بل هناك دول يحكمها حزب واحد تجري انتخابات، فالانتخابات أداة من أدوات الديمقراطية، وهناك عدد من الشروط أهمها تقبُّل الجميع للانتخابات وُفق مبادئ تُفَقَّ عليها، فضلاً عن مستوى ثقة الجمهور

* باحث في الأنثروبولوجيا.

بالانتخابات وآلياتها، ودرجة المراقبة عليها، ونزاهتها وشفافيتها.

واحدة من المشكلات التي وقعت فيها القوى الماسكة للنظام السياسي في العراق هو التوقُّع الدائم أنَّ الديمقراطية تعني الانتخابات، وأنَّ ذلك التوقُّع تسرَّب إلى فئات كثيرة من الشعب منذ أول انتخابات أُجريت في عام (2004م)، إذ ملأت الأفراس الشوارع، وهللت القنوات الفضائية، بدخول العراق في السياق الديمقراطي، وتناسوا أنَّ الانتخابات آلية من آليات الديمقراطية، تتطلَّب عدداً من الشروط؛ لتكون تلك الآلية ممثلة أهمها: هو يجب أن تقول إدارة البلاد للذين انشخبوا فعلياً، بل ويكون القرار تاماً للمنتخبين.

ولم تكن تلك المشكلة خاصة بالعراق، بل أنَّ عديداً من الدول تمارس الآلية الانتخابية، إلا أنَّ هناك قراراً فوق المنتخبين كاللؤلؤ الخلفية ذات النظام الملكي، التي يكون فيها الملك صاحب قرار يتجاوز قرار المنتخبين، وهناك دول فيها زعامات روحية تتحكَّم في التشريعات، وتوجِّه الأمة إلى قضايا بعينها من دون موافقة الأعضاء التنفيذيين المنتخبين من قبل الجمهور.

بعد خروج العراق من نظام شمولي يتحكم في جميع القرارات، ارتبط الجمهور ذهنياً بالسلطة؛ لأنها المسؤول عن إدارة الدولة في تشكيلاتها المختلفة؛ ولذا فإنَّ تعدُّد القرار لزعماء حاكمين تحت مسمى الوجود السياسي غير المرتبط بالانتخابات ذلك أنَّه يضع الحاجز أمام الثقة بتلك الانتخابات، وجدوى مخرجاتها.

وأما المشكلة الأخرى فهي تتعلَّق بفهم الديمقراطية على أنَّها حكم الجمهور، وهذا الفهم استثمرته الأطراف المختلفة في أنَّ الجمهور هو الحاكم، أو القدسية للجمهور، متوارثين من حيث لا يعلمون مفاهيم رسختها الأنظمة الشمولية بدواعي الثورة وشرعية الجمهور، حتى إنَّ تغَيَّرت دلالاته فأصبح حكم الجمهور عن طريق الانتخابات، غير أنَّ الحقيقة تقول إنَّ شرعية الجمهور في النظام الديمقراطي يجب أن تكون قائمة على عقد اجتماعي يضمن موافقة الجميع ويعطيها الشرعية، وبخلافه فإنَّها تُعطي مكانة أكبر للسلطة وزعمائها، بشرعية أنتجوها عن طريق السلطة والتنافس عليها، من دون توفر لآلياتها التي تجعلها سلطة ديمقراطية.

شرعية الانتخابات:

شهد العراق منذ (2003م) تشكيل خمسة مجالس نيابية، ودستور منبثق من هيئة سياسية منتخبة (مع ما يشوبه من إشكالات)، ووجود عدد من المظاهر متمثلة بالتداول السلمي للسلطة، والحريات التي تحسّنت إلى حدّ كبير مقارنة بالنظام ما قبل (2003م)، والحرية في تأسيس الأحزاب، إلّا أنّ التساؤل المعروض يتعلّق بالانتخابات، فيما إذا كانت تمثّل الشرعية التي تجعلها آلية حقيقية للديمقراطية؟

ذلك التساؤل يرتبط بعدد من الممارسات في العراق مثّلت حاجزاً مهماً أمام الحديث عن الديمقراطية، وأوجست مواطنيه من الثقة بها، ويمكن حصر عدد من الممارسات التي توضّح ذلك:

1. عدم الاعتراف بالمطالبات الجماهيرية المتكرّرة بإصلاح النظام، وهي جزء من حقوق المواطنين عن طريق تنظيم الاحتجاجات بصورة مستمرة.
2. لم يضمن حكم القانون أن يكون الجميع سواسية أمامه، وتعرّض القضاء إلى ضغوطات منعه من تطبيق القانون بطريقة غير متحيّزة.
3. عدم استطاعة الناخبين التغيير في الانتخابات، فليس دائماً ما يُختار تصبّح السلطة له.
4. الوجود الدائم لزعماء معينين في القرار، حتى إن كانت الانتخابات ليست بصالحهم.
5. ضعف سلطة الدولة والمسؤولين المنتخبين في أداء مهامهم في أوقات الأزمات والحروب الداخلية والنزاعات.
6. عدم استطاعة الترشيح أو الدعاية الانتخابية في جميع المناطق، فهناك مرشحين لا يستطيعون أن يديروا حملاتهم الانتخابية في مناطق معينة قد تكون محسوبة على جهة متنفذة إلى درجة لا يمكن لآخر أن يكون موجوداً.
7. الفساد المالي الذي يوفّر للموجودين في السلطة استثمار أموالها لدعاياتهم الانتخابية وجذب الجمهور عن طريق الرشوة بالوظائف الحكومية وإقامة خدمات معينة كتوفير مياه صالحة لبعض المناطق أيام الانتخابات، والظهور في إعلام الدولة بصورة متكررة، واستخدام وسائل النقل

الحكومية في الحملات الإعلامية، بالمقابل يجرم من هو خارجها من تلك الامتيازات.

8. عدم وجود فرصة لمحاسبة الحاكمين انتخابياً؛ لعدم وجود معارضة حقيقية؛ ولاشتراك الجميع في السلطة.

كل تلك الأسباب وغيرها تجعل من الانتخابات آلية غير كافية للديموقراطية، فهي أشبه ما تكون بتناوب على السلطة، لمجموعة من الأطراف تحت مسمى شرعية الانتخابات؛ وذلك كان سبباً في دفع الجمهور الذي احتفل بها في أول انتخابات أن ينسحب من المشاركة شيئاً فشيئاً حتى وصلت نسبة المشاركة في آخر انتخابات إلى ما يقارب (25%)؛ وبذلك فإن الانتخابات التي يرون فيها ممثلاً للديموقراطية فقدت شرعيتها أمام جمهور غير مبالٍ بها.

على أن ابتعاد الجمهور عن الانتخابات لا يعني بأنه لا يريد الديموقراطية، بل كانت أغلب الإجابات في استطلاعات الرأي تُشير إلى أن النسبة العظمى من المواطنين يرون أن لا بديل لهم عن الديموقراطية، في حين أن فقدان الثقة للأسباب المذكورة هي من شوّهت العلاقة التي يطلبونها بين الانتخابات وبين الديموقراطية.

حكم الجمهور:

استقبل العراقيون الديموقراطية كما استقبلتها كثير من الدول في الشرق الأوسط، وعرفوها بأهمها حكم الشعب، وأقحموا في دلالتها عدداً من العبارات مثل (الرأي للأغلبية، والجمهور حاكم، وقدسية الجمهور، وشرعية الجمهور)، وانسحبت الشرعية من الانتخابات إلى الجمهور، وانتقلت معه خارج أسوار الانتخابات، وأصبح الجمهور معطلاً، وفارضة تحت لافتة الشرعية.

ذلك الرأي يوفّر فرصة كبيرة للاستحكام بالشارع، وما شعارات الثورات في المنطقة العربية في خمسينيات القرن الماضي إلا تحت لافتة حكم الجمهور، غير أنها أذهبت السلطة إلى حكومات استبدادية تمنع أيّ صوتٍ للجمهور؛ والسبب هو عدم وجود قواعد لتنظيم المجال السياسي يكتبها المتخصّصون تفرض على الجميع، ولا يمكن تجاوزها حتى بحكم الشعب. وإنّ في وجود عقد اجتماعي أو اتفاق بين جميع الأطراف الممثلة تُتيح الفرصة للجميع بالتنافس الانتخابي، والمشاركة في القرار قائمة على ثقافة ديموقراطية تقوم على قبول الرأي الآخر، وتكون لها معارضة حقيقية تُمارس دورها كبديل سياسي.

وبعدم وجود ذلك العقد الاجتماعي المتفق عليه من جميع الأطراف، فإنَّ (حكم الجمهور) عبارة فضفاضة يمكن استعمالها في الأنظمة الاستبدادية والديموقراطية، ولا ضامن لها سوى أنَّها تنافس على السلطة، للحصول على ما تسمَّى بالشرعية.

بقيت شرعية الجمهور تمثِّل منفذاً وقائياً للممسكين بالسلطة في العراق، متمثلة بالانتخابات تارة، وبالخروج على الشارع تارة أخرى، إذ إنَّ المعارضة التي تحدث داخل السلطة تتجه باستعمال الجمهور كصاحب شرعية ويجب تحقيق مطالبه، في حين الالتفات إلى الإجراءات الأخرى كأن تكون طرائق التعاطي مع الجمهور وموافقة شرعية الجمهور مع البرنامج السياسي وقانونية الاحتكام، وأوقاتها هي من تؤسِّس تلك الشرعية.

الخلاصة:

في النتيجة فإنَّ فقدان الانتخابات (لميكازماتها) الأساسية تجعل الخاسرين فيها يتحوَّلون من الداعم لها إلى المشكك في أنَّها تعبِّر عن الديمقراطية الحقيقية، ليبقى متمسكاً بخيار الجمهور متحولاً من شرعية الجمهور بالانتخابات إلى شرعية الجمهور خارج الانتخابات، بل أنَّ سلطة الجمهور خارج الانتخابات تمثِّل سلطة أعلى لا تستطيع الدولة مواجهتها؛ لأنَّها قائمة على شرعية أسمها الجمهور.

تولِّد المشكلات والخروج إلى الشارع نتيجةً لشعور فئات معينة بالتهميش، والتهميش متأثِّر إمَّا عن طريق فئات غير مؤمنة بالانتخابات، ومن ثمَّ تبحث عن وجودها خارج إطار الانتخابات، أو أخرى ترى بأنَّ تلك الانتخابات قد هَمَّستها؛ بسبب عمليات التزوير التي تقودها الجهات الحاكمة، أو المؤثرة، والتي هَمَّس الآخرين عن طريق الشرعية الانتخابية والقانونية.

مما أدَّى إلى الانشطار الذي وصل إلى الجماعة الواحدة فلم يعد الحكم يستوعب الجميع، وما دامت الانتخابات غير متممة لشروطها، ولا يوجد عقد اجتماعي يجعل الخاسر راضياً عن عملية رفع لوائها، أو شعاراتها، أو مطمئن لإمكانية رجوعه في انتخابات نزيهة أخرى لا تستعمل السلطة أدواتها لإنجاح القريبين منها فبرزت تلك الانشطارات التي تنادي بالرجوع إلى حكم الجمهور؛ لأنَّه صاحب الشرعية الأسمى.

أرهقت تلك العوامل النظام السياسي في العراق، فأصبح المؤيدون له أقل بكثير من المعارضين

له أو المدافعين عنه، وما عودة الديكتاتوريات أو انتهاء الديمقراطية إلا بانتهاء ثقة المواطن بها، وما تلك المعادلة تعني بالضرورة التغيير الحاسم في النظام، بل إلى مزيد من الأزمات واستفحالها مؤدياً إلى مستقبل سياسي واجتماعي مجهولين.

وتبعاً لذلك فإنَّ الشرعية الانتخابية والشرعية الشعبية يجب أن تتوافق مع عدد من المسارات أهمها:

1. وجود ديمقراطيين قبل وجود الديمقراطية، وذلك يتأتى من النظام التعليمي والمناهج، وإعلام الدولة.
 2. إنتاج عقد اجتماعي يكون مرضياً للجميع، ومنصفاً لهم، ويجب أن تشاركه الأطراف المختلفة.
 3. إبعاد القانون عن التمييز، والاتفاق على أنَّ التأثير على القضاء يمثل تهديداً للنظام، وجريمة يحاسب عليها مرتكبوها.
 4. القبول بالاحتجاج الدوري الذي عادة ما يسبق أو يتبع الانتخابات وهي حركات احتجاجية لإصلاح النظام، وتقدّم كعرائض احتجاج للسلطات المختلفة في البلد، تساعد منظمات المجتمع الدولي على متابعتها مع السلطات.
 5. التغيير المستمر المرتبط بإرادة الجمهور والحرص على أنَّ إدارة شؤون السلطة لمن انتخبه الجمهور؛ وذلك كفيل بإعادة الثقة بالانتخابات.
 6. فسح المجال لتشكيل الأحزاب على أسس دستورية، وإتاحة الفرصة للأحزاب المعارضة للعب المتكافئ مع أحزاب السلطة.
- وتأسيساً على ما تقدّم يمكن القول إنَّ المسارات السداسية قد تُرجع الثقة في الانتخابات، ويمكن ضمان الشرعية الدستورية، والتي ستكون بؤابةً لديموقراطية حقيقية، وأرضية مناسبة للتنافس بين الأحزاب على أساس ما يقدمه من برامج تنموية، واقتصادية، واجتماعية لا على أساس شرعية الجمهور فقط.